

”إذن الدخول مرفوض“.. رواندا تمنع زيارة مخيمات اللاجئين

كتبه سارا جونسون | 18 أغسطس, 2022



ترجمة حفصة جودة

”ليس مسموحاً لك الحديث مع أي لاجئين، أو التقاط أي صور لهم“، هكذا أخبرني مدير مخيم ماهاما لللاجئين من وراء مكتبه في غرفته المكيفة، لقد انتظر حتى هذه اللحظة، بعد 3 ساعات من الجلوس في نفس السيارة من عاصمة رواندا كيجالي ليخبرني بذلك، عندما حاولت أن أسأله في أثناء رحلتنا عن المخيم أخبرني بحده أنه لن يناقش معي أي شيء حتى نصل مكتبه.

كمراسلة، قدمت للحصول على زيارة لرواندا ومخيم ماهاما لتغطية تأثير الأمراض غير المعدية مثل الضغط والسكر في مخيمات اللاجئين، وقد حصلت على تصريح بذلك.

لم يكن موضوعاً حساساً ومع ذلك منعت من الحديث مع الأشخاص الذين أحاروا الكتابة عنهم، عندما سألت عن السبب أخبروني عدة أسباب متضاربة من بينها أن الصحة مسألة شخصية وأن اللاجئين لا يعلمون ما هي الأمراض غير المعدية، وأن الذين سأتحدث إليهم قد يعتقدون أنهم سيحصلون على إعادة توطين في دولة أخرى مما يسبب مشاكل لإدارة المخيم.

وقد أخبروني أنني قد أ تعرض للاعتقال لإدخال تجهيزات طبية أو دخول منزل أحد هم، كانت المملكة المتحدة ورواندا قد أعلنتا اتفاقاً بينهما، إذ سترسل المملكة المتحدة المئات من طالبي اللجوء إلى تلك الدولة شرق إفريقيا حيث سيتم معالجة قضيائهم، وإذا حصلوا على اللجوء سيُشجعون على البقاء في رواندا لمدة 5 سنوات على الأقل.

وعد كل من ليز تروس وريشي سوناك بالاضي قدماً في تلك الخطوة، لكنها توقفت في يونيو/حزيران بعد تدخل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قال المسؤولون الحكوميون في رواندا والمملكة المتحدة إن البلاد آمنة وسجل انتهاكات حقوق الإنسان أصبح شيئاً من الماضي، لم تمنع إدراة عملى؟



مخيم ماهاما لللاجئين في رواندا

“إنها رواندا” هكذا قالت فيكتوري إنجابري رئيسة حزب “Dalfa Umurinzi” العارض بعد سماعها تجربتي، وأضافت “لا تقبل الحكومة أي انتقاد أو أن تقول أي شيء يختلف عن رؤيتها، تريد الحكومة أن تحكم في كل المعلومات، ولا ترغب في أن تتحدى مع أشخاص لا يمكنها التحكم فيهم.”.

لم يكن موظفو الحكومة فقط هم من أعاقوا دخولي، ومع ذلك بعد أن غادرت مكتب مدير المخيم، انضم إلى ممثل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين “UNHCR” في أحد الركائز الصحية، وفي أثناء مقابلتي مع مدير المركز أكد على كيفية قيام رواندا وإدارة المخيم بعمل جيد فيما يتعلق بالصحة العامة بما يناقض وبقلل مما قاله خبراء الصحة الآخرون عن تأثير الأمراض غير المعدية على اللاجئين في سن صغيرة.

قالت فييث كاسينا المتحدثة باسم “UNHCR” إن تعليقات الممثل ترجع إلى افتقاره للبيانات والبحث عن الأمراض غير المعدية بين اللاجئين والمجتمع المضيف في رواندا.

عندما وصلت المخيم في اليوم التالي، اعتقدت أنني سأرافق موظفي الصحة المجتمعية وهم يؤدون عملهم ويتحدثون مع الناس الذين يتلقون العلاج للأمراض غير المعدية مثلما اتفقت مع مدير المركز الصحي في اليوم السابق، لكنني قرأت رسالة إلكترونية من ممثل “UNHCR” يخبرني فيها أنه سعى للحصول على تصريح من إدارة المخيم للسماح لي بالحديث إلى اللاجئين لكن الإجابة كانت: لا.

لاحقاً في المقابلة تنقل مدير المخيم في حديثه بين إنكاره وجود مشكلة أمراض غير معدية في

المخيم وتفاخره بأن مخيماً ماهاماً هو أفضل مخيم في رواندا ويضم كامل المنشآت الالزمة، في الوقت نفسه سألهي ممثل "UNHCR" عن الهدف من ترتيب أسئلتي وتدخل لإعادة صياغة بعض إجابات مدير المخيم.

إن المفوضية منظمة دولية ذات نفوذ، تحصل على تمويلها من دول من بينها المملكة المتحدة، وقد قال جيف كريسب الباحث المساعد بمركز دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد والمدير السابق لسياسات التطوير والتقييم بالمفوضية، إنه في الأماكن التي تكون فيها الحكومات سلطوية بشكل ما، تميل المفوضية إلى عدم تجاوز الحدود كثيراً وتقبل القيود التي تفرضها السلطات.



يتفاخر مدير المخيم بأنه أفضل مخيم في رواندا

فيما يتعلق بالتحقيقات الصحفية، فليس هناك أي قواعد صارمة مكتوبة، وأضاف "في بعض الدول تتمكن المفوضية نسبياً من تسهيل الرحلات لرؤية الناس والأماكن، وفي بعضها قد تكون المقاومة شديدة كما هو الحال في رواندا التي تمنع دخول الصحفيين".

قال كاسينا: "تسهل المفوضية دائمًا الرحلات الإعلامية لأننا نؤمن أن عمل الصحفيين يلعب دوراً هاماً في تسليط الضوء على القضايا التي تؤثر على اللاجئين والمساعدة في رفع الوعي"، ومع ذلك، فالمخيمات في رواندا تديرها السلطات الرواندية ويجب أن تمنح إدارة المخيم إذن للحديث مع اللاجئين، تلك الإدارة تعمل مع الوزارة المسؤولة عن إدارة الطوارئ.

أطلقت المفوضية بياناً عاجلاً تنتقد فيه اتفاقية المملكة المتحدة مع رواندا وعبرت عن قلقها الشديد وعارضتها للاتفاقية، كما أنها تمادت في الإشادة برواندا وسمحت بترحيل اللاجئين من ليبيا وكانت

متفائلة بشأن سياسة رواندا تجاه اللاجئين بشكل عام.

لقد شعرت بالقلق والارتباك وتساءلت عما يكمن خلف تلك الصورة التي تحاول السلطات والأمم المتحدة بشكل ما إظهارها عن رواندا.

لا علاقة بشكل كبير لتجربتي في التعرض لتحكم دقيق والمنع من القيام بعملي، ومع ذلك فإنه يكشف عن لحة لا هوأس، تقول لوسي هوفيل الباحثة المساعدة في مبادرة قانون اللاجئين بجامعة لندن: “تشويه صورة رواندا كدولة لن يفيده في هذا النقاش، ومع ذلك فهناك أشخاص ما زالوا في مخيمات اللجوء منذ سنوات وسنوات، إنه وضع مروع، فمقارنة بما تفعله المملكة المتحدة، فإن رواندا سياسات تقدمية بشأن اللاجئين ولهذا فتحت أبوابها بشكل عام لللاجئين”.

“إذا نظرت لأعداد اللاجئين الذين تستضيفهم الآن، ستتجده أمراً مهماً نسبياً، لكن هناك شيئاً خبيثاً يتخفى خلف ذلك، إذا تحدثت بأي سوء عن الحكومة فإن موقفك سيتغير تماماً في الحال”.



هددت سارا جونسون بالاعتقال في حال دخولها موعداً طبيعياً في المخيم

في 2018، عندما تظاهر اللاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية لعدم حصولهم على طعام كاف، أطلقت السلطات الرواندية النار عليهم وقتلت 12 لاجئاً واعتقلت أكثر من 60 آخرين، كما دمرت حياة الآخرين لحديتهم عن الظلم في رواندا.

تقول إنجابري - التي حكم عليها بالسجن 15 عاماً بتهمة نشر إيديولوجية الإبادة الجماعية ومعلومات خاطئة - إن أفراد حزبها اختلفوا أو سُجنوا أو تعرضوا للاغتيال، وتضيف “لا مساحة هنا

لنعبر عن أنفسنا، يمكنني القيام بذلك لكن غالبية الروانديين لا يمكنهم، إنهم يخشون التعبير عن آرائهم خشية اتهامهم بإيديولوجية الإبادة الجماعية أو معاداة الدولة.”.

في الوقت نفسه، بينما لا تزال حرية التعبير بعيدة المنال، تصاعدت حملة العلاقات العامة للحكومة الرواندية في ضوء زيادة الاهتمام بها بعد الإعلان عن اتفاقية رواندا والمملكة المتحدة.

عندما سُئلت وزارة الداخلية عن كيفية تأكيد الحكومة البريطانية من تقديم تقارير حرة وعادلة عن السياسة الرئيسية عندما تُمنع صحافية بريطانية من الدخول إلى مخيم للاجئين في رواندا لم يجيبوا عن ذلك.

بدلاً من ذلك، أُرسل طلي إلى هاري برنز الخبير الإستراتيجي السياسي الذي أدار الحملة الانتخابية لحزب العمال البريطاني في 2017، ويدير الآن شركة العلاقات العامة “Chelgate Consulting”， وقد عينته الحكومة الرواندية لتسهيل الطلبات المقدمة من وسائل الإعلام الدولية.

كان رد الحكومة الرواندية “من الخطأ تماماً الاعتقاد بأن السيدة جونسون مُنعت من أداء عملها، في الحقيقة، الشيء الوحيد الذي مُعنت منه كان انتهاك الشخصية الشخصية للاجئين الذين لا يريدون التحدث للإعلام عن حالاتهم الطبية، هذا يكشف أن الحكومة الرواندية تقوم بمسؤوليتها تجاه من يسعون للحصول على الأمان في تلك البلاد”.

المصدر: [الغارديان](#)

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/44965>